

الذريعة إلى اصول الشريعة

[581] لانه قد يتركه في حالة، كما يفعل في أخرى (1) ولم نعن بالترك ههنا أن لا يفعل، بل عنينا به ضد الفعل الاول على وجه يظهر ويتميز، وإذا صحت هذه الجملة، لم يكن الحكم بوجوبه من حيث فعله بأولى من سقوطه ووجوب تركه، لانه قد (2) تركه. فإن قالوا: تركه عليه السلام الفعل يجري (3) مجرى تركه الامر، في أنه لا يؤثر في دلالة الوجوب. قلنا: الفرق بين الامرين أن الوجه الذي يدل عليه الامر لا يقدر فيه ترك الامر، والوجه الذي يدل عليه الفعل يقدر فيه الترك المخصوص، و (4) يجري مجرى أمره ونهيه عن الشئ الواحد على وجه واحد في أنه لا يستقر للامر (5) ولا للنهي (6) دلالة. وقد تعلق من ذهب إلى أن أفعاله عليه السلام على الوجوب بأشياء: أولها أن كونه نبيا ومتبعا يقتضي نفي (7) ما ينفر عنه ومخالفته في أفعاله تنفر (8) عن القبول عنه (9)

_____ 1 - ب وج: الاخرى. * 2 - ب وج: - قد. 3 - ب:

بمجرى. * 4 - ج: - و. 5 - ب: الامر. * 6 - ج: النهي. 7 - ب وج: - نفي. * 8 - ج: ينفر. 9

_____ الف منه. (*)